



ترجمة الملخص التنفيذي لتقرير تدقيق جودة البرنامج التأسيسي العام

الكلية الخليجية

1.

نظرة عامة حول عملية تدقيق جودة البرامج التأسيسية العامة

يوثق تقرير تدقيق جودة البرنامج التأسيسي العام المنشور باللغة الانجليزية (ويشار له لاحقاً بـ "التقرير") الاستنتاجات التي توصلت إليها عملية تدقيق الجودة التي أجرتها الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي على البرنامج التأسيسي العام لكلية الخليج.

وقد جرت عملية التدقيق وفق الضوابط التي تتبناها الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي في دليل تدقيق جودة البرامج التأسيسية العامة¹. كما تم استخدام "المعايير الأكاديمية العمانية للبرامج التأسيسية العامة"² (ويشار لها لاحقاً بـ "المعايير") بوصفها نقطة مرجعية خارجية.

وقد بدأت عملية تدقيق جودة البرنامج التأسيسي العام لكلية الخليج مع قيام الكلية بإجراء دراسة ذاتية شاملة تضمنت رسالتها ورؤيتها وأنظمتها المتعلقة بالبرنامج التأسيسي العام، ثم تم تلخيص نتائج تلك الدراسة وإدراجها ضمن وثيقة الدراسة الذاتية للبرنامج التأسيسي العام، التي قدمتها الكلية في 12 نوفمبر 2017م للهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي.

بعدها قامت الهيئة بتشكيل فريق (الفريق - انظر القسم 4) من مراجعين محليين ودوليين من ذوي المؤهلات والخبرات المناسبة؛ لتدقيق جودة البرنامج التأسيسي العام للكلية. وقد اجتمع الفريق (تم الاتصال بالمراجعين الدوليين عن طريق الهاتف) يوم 26 ديسمبر 2017م؛ للنظر في الدراسة الذاتية للبرنامج التأسيسي العام. وإثر ذلك، قام العضو المحلي في الفريق وممثل عن مدير عملية المراجعة بزيارة تخطيطية للكلية نيابة عن الفريق بتاريخ 17 يناير 2018م؛ لاستيضاح بعض الأمور وطلب وثائق إضافية، وكذلك لعمل الترتيبات الضرورية للزيارة التدقيقية.

وقبل الزيارة التدقيقية، وجه الفريق دعوة عامة إلى كل من لديه ملاحظات وطروحات حول جودة مختلف أنشطة الكلية المتعلقة بالبرنامج التأسيسي العام للتقدم بها خطياً للهيئة. واستلم الفريق ملاحظة واحدة بهذا الشأن، تم أخذها في الاعتبار.

¹ <http://www.oaaa.gov.om/Docs/To%20upload-FINAL-GFP%20Quality%20Audit%20Manual%2025%20April%202017.pdf>

² <http://www.oaaa.gov.om/Docs/GFP%20Standards%20FINAL.pdf>

وقد جرت الزيارة التدقيقية في الفترة من 25 إلى 29 مارس 2018 م، حيث التقى خلالها بما يقارب 75 شخصا، بمن فيهم أعضاء من مجلس إدارة الكلية والموظفون الإداريون، والموظفون الأكاديميون، وموظفو خدمات الدعم، وطلبة البرنامج التأسيسي العام الحاليين والسابقين. كما قام الفريق أثناء تلك الزيارة بجولة تفقدية شملت بعض مرافق الكلية، وأطلع على عدد من المواد والوثائق الإضافية أثناء الزيارة.

ويتضمن تقرير تدقيق جودة البرنامج التأسيسي الذي أصدرته الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي ملخصا للنتائج الرسمية الموثقة والمدعومة بالأدلة، التي توصل إليها الفريق أثناء عملية التدقيق. كما يتضمن التقرير الإشادات بجوانب الأداء الجيد التي شخّصها الفريق في عمل الكلية، والتوكيدات على بعض الجوانب التي تبذل فيها الكلية جهودا متواصلة لتحسين أدائها، والتي رأى الفريق ضرورة دعمها ومساندتها، إلى جانب عدد من التوصيات التي أراد الفريق أن يلفت اهتمام الكلية نحوها بوصفها فرصا مهمة لتحسين الأداء، لم تقم الكلية بمعالجتها على النحو المناسب حتى تاريخ الزيارة التدقيقية. وبعبارة أخرى، فإن تقرير تدقيق جودة البرنامج التأسيسي العام يهدف إلى بيان عدد من الملاحظات المهمة والمتوازنة، ولكنه لا يتناول جميع القضايا والأنظمة المطبقة في الكلية.

ومن الجدير بالذكر أن كافة أنشطة تدقيق جودة البرنامج التأسيسي التي قام بها فريق التدقيق، بالإضافة إلى إعداد التقرير، قد جرت وفق الضوابط التي وضعها مجلس إدارة الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي في عمليات التدقيق. ولم يأخذ فريق التدقيق بعين الاعتبار أي معلومات أو بيانات تم استحداثها بعد تاريخ 29 مارس 2018م (باعتباره اليوم الأخير من الزيارة التدقيقية) لأغراض عملية التدقيق هذه، باستثناء تلك البيانات الموجودة مسبقا والتي طلبها فريق التدقيق سلفا على وجه التحديد، و/أو التي قدمتها الكلية ضمن ردها على مسودة النسخة الخامسة من التقرير. وقد صادق مجلس الإدارة بتاريخ 12 أكتوبر 2019 م على هذا التقرير.

وتجدر الإشارة إلى أن الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي قد أنشئت بموجب المرسوم السلطاني رقم 2010/54. وللمزيد من المعلومات عن الهيئة، بالإمكان زيارة موقعها الإلكتروني <http://www.oaaa.gov.om/>.

2. ملخص النتائج

يلخص هذا الجزء من التقرير النتائج الرئيسية التي توصل إليها الفريق ومجموعة الاستنتاجات الرسمية المتمثلة من الإشادات والتوكيدات والتوصيات. علما بأن تسلسل النتائج الواردة في التقرير لا يعني بأي حال من الأحوال أهمية أو أولوية بعضها على البعض الآخر، ولكنها مدرجة حسب ورودها في التقرير. ومن الجدير بالذكر أن التقرير يحتوي، في مواضع مختلفة منه، على عدد آخر من التعليقات الإيجابية ومقترحات التحسين، إلى جانب هذه الاستنتاجات.

كلية الخليج هي مؤسسة تعليم عال خاصة تعود جذورها إلى معهد تدريب احترافي ومهني أنشئ في عام 1990م. وتزاوَل الكلية عملها حاليا من حرم مؤسسي مشيد لهذا لغرض في ضاحية المعبيلة من محافظة مسقط، انتقلت له في عام 2014م. ولا يتضمن الحرم المؤسسي سكنا داخليا للطلبة ولكن الكلية توفر خدمة السكن خارج الحرم المؤسسي وتستفيد منها بعض الطالبات. ويبلغ عدد الطلبة المسجلين بالكلية حاليا 5000 طالبا وطالبة، وتأمل الكلية أن ترفع هذ العدد إلى 12 ألف يتوزعون على برنامجها التأسيسي، وبرامجها الجامعية وبرامج الدراسات العليا.

تقدم الكلية تسعة برامج جامعية، جميعها مستقدمة من الخارج وتمتد لأربعة أعوام، ويتم تقديمها بالتعاون مع جامعات من المملكة المتحدة، وتغطي مجالين: أولهما مجال الحوسبة، حيث تقدم الكلية أربع تخصصات تقضي إلى درجة البكالوريوس (مع مرتبة الشرف)، بالتعاون مع جامعة كارديف متروبوليتان (Cardiff Metropolitan University- CMet)، وثانيهما مجال الأعمال، حيث تقدم خمس تخصصات تؤدي هي الأخرى إلى درجة البكالوريوس (مع مرتبة الشرف)، بالتعاون مع جامعة ستافوردشاير (Staffordshire University-SU). ويتضمن برنامج البكالوريوس مع مرتبة الشرف في المملكة المتحدة (باستثناء اسكتلندا) 360 نقطة معتمدة (يتم عادة تغطيتها في ثلاثة أعوام)، في حين أن من مقتضيات الإطار الوطني للمؤهلات في السلطنة أن تتضمن هذه البرامج ما لا يقل عن 480 نقطة معتمدة (يتم عادة تغطيتها في أربعة أعوام). وبناء على ذلك، فقد تم تصديق هذه البرامج المستقدمة على نصاب دراسي قوامه 480 ساعة معتمدة، بإضافة 120 ساعة معتمدة يتم تغطيتها من خلال ما تطلق عليه الكلية "المستوى الثالث"، ويمثل العام الأول من أي برنامج جامعي. ويتم تقديم جميع برامج الكلية وتقييمها باللغة الإنجليزية، ويشترط لدخول المستوى الثالث مهارات لغوية تضاهي المستوى الخامس (5.0) من النظام الدولي لاختبار اللغة الانجليزية (IELTS) أو ما يعادله، ويقتضي التقدم إلى السنة الثانية من البرامج الجامعية المستوى السادس (6.0) من هذا النظام.

ورغم أن الدخول في المستوى الثالث متاح نظريا لخريجي دبلوم التعليم العام، فإن عددا قليلا نسبيا من الطلبة العمانيين يستوفون متطلبات الدخول لهذا المستوى في اللغة الانجليزية والرياضيات وتقنية المعلومات. ولإعداد الطلبة للتسجيل في البرامج المستقدمة، تكفلت الكلية بتقديم برنامج تأسيسي باللغة الإنجليزية. وقد قدمت الكلية في بادئ الأمر برنامجا تأسيسيا دوليا، يمتد لفصل دراسي واحد، تضمن جودته جامعة ستافوردشاير. إلا أن الكلية، وانطلاقا من العام الأكاديمي 2016-2017، استعاضت عن هذا البرنامج ببرنامج تأسيسي عام من فصلين دراسيين، وهو من تطوير وتقديم الكلية، وجامعة كارديف متروبوليتان مسؤولة عن ضمان جودته، بموجب اتفاقية تم توقيعها في عام 2014م، ويسري مفعولها إلى 31 أغسطس 2019م. وهذا البرنامج التأسيسي العام هو موضوع عملية التدقيق الحالية.

يجب التنويه أن البرنامج التأسيسي الجديد ذي الفصلين لم يمض على تنفيذه حتى تاريخ هذه المراجعة سوى عامين أكاديميين، ونتيجة لذلك فإن فرص الارتقاء بمستوى جودته من خلال تطبيق النموذج الرباعي (نهج- تنفيذ - نتائج - تحسين) محدودة مقارنة بالبرامج التي يتم تنفيذها منذ مدة أطول. كما أن بعض أجزاء الدراسة الذاتية وعددا كبيرا من الوثائق المساندة التي قدمتها الكلية قد أصبحت صعبة التفسير بسبب التعديلات التي تم إدخالها على الترتيبات الداخلية للبرنامج، بما فيها الاستعاضة عن

مقرر اللغة الإنجليزية العامة بمقرر اللغة الإنجليزية الأكاديمية، والتغييرات التي تم إدخالها في هياكل الحوكمة العليا للكلية التي تؤثر في الجوانب المتعلقة بالمرجعية والمصادقة. فالتمييز لم يكن واضحا على الدوام بين الممارسات القديمة وتلك التي تم تطبيقها حديثا والتي تشهد حاليا نقلة وخطط التغيير التي لم تدخل بعد حيز التطبيق، أو التي دخلت للتو. بالإضافة إلى ذلك، فإن ردود الكلية على الطلبات التي تقدم بها الفريق للحصول على وثائق إضافية، سواء لرفع بعض اللبس أو لدعم بعض الدعاوى، كانت في بعض الأحيان غير مفيدة. وهذه النواقص تعني إخفاق الدراسة الذاتية في توفير الحجج الدامغة على أن البرنامج التأسيسي العام يعمل بفاعلية في جميع جوانبه، وأن عمليات ضمان الجودة موجودة ويتم تطبيقها على النحو الملائم. وعلى الرغم من أن الانتقال من البرنامج التأسيسي الدولي إلى البرنامج التأسيسي العام متواصل منذ 2015م، فإن الفريق كان يتوقع من الكلية الانتهاء من توثيق جميع التغييرات مع بدء عملية التدقيق هذه في العام الأكاديمي 2017-2018. ولكن ذلك لم يتحقق، مع الأسف، مما عَقَدَ على الفريق مهمة التأكد من كيفية اتخاذ بعض القرارات والتعامل مع بعض التغييرات واعتمادها.

تمتلك الكلية رسالة ورؤية وقيما واضحة، تم تعميمها على الجهات المعنية بوسائل مختلفة، منها دليل الطالب ودليل التوظيف. ويعمل قسم الدراسات التأسيسية، بوصفه المسؤول عن البرنامج التأسيسي العام، على دعم رسالة الكلية الرامية إلى "تقديم مؤهلات أكاديمية مبتكرة ومعترف بها عالميا وملائمة لاحتياجات الطلاب وسوق العمل وتستجيب لكل المعايير الدولية" (وثيقة الدراسة الذاتية، ص 9). وقد حصل الفريق على قدر ضئيل من الأدلة التي تدعم مساهمة البرنامج في تحقيق رسالة الكلية ورؤيتها وقيمتها. فمن بين القيم السبعة التي تتبناها الكلية، تحظى قيمة "المسؤولية الاجتماعية" بدعم جيد من البرنامج (وثيقة الدراسة الذاتية، ص 9). وعلى الكلية التعامل مع فرصة التحسين هذه، من خلال وضع آلية تضمن مواعمة برنامجها التأسيسي العام مع رؤيتها ورسالتها وقيمتها ومساهمتها في تحقيقها.

يعمل البرنامج التأسيسي العام تحت إدارة رئيس قسم الدراسات التأسيسية، والذي تعود مرجعيته المباشرة إلى عميد الكلية، والذي يساعده في إدارة القسم مديرو البرامج ومديرو المقررات، بالإضافة إلى 37 موظفا أكاديميا يدرسون المقررات ويوفرون خدمة الإرشاد الأكاديمي. وعلى مستوى أعلى من الهيكل التنظيمي للكلية، يوجد خمس هياكل حوكمة، وهي مجلس الإدارة، ومجلس الأمناء، ومجلس الكلية الذي يشمل في عضويته رئيس قسم الدراسات التأسيسية، والمجلس الأكاديمي ولجنة التنسيق بالكلية (وثيقة الدراسة الذاتية، ص 10). إلا أن هنالك بعض الأمثلة على انعدام الدقة في الوثائق، ونقص الوضوح والاتساق في أدوار بعض لجان البرنامج التأسيسي العام ومرجعيتها واختصاصاتها.

ومن خلال فحص هيكل حوكمة وإدارة البرنامج التأسيسي العام، تكشف للفريق تكرار حالات النقص في التوثيق. وفي غياب نسخة محدثة من دليل الجودة، وفي ضوء عمليات التوثيق والتوزيع غير الملائمة، لم يتسن للفريق التأكد من وضوح هيكل لجان البرنامج، وصلاحياتها وعضويتها ومرجعياتها. وهذا جانب يتوجب على الكلية مراجعته، مع ضرورة وضع آليات لتوثيق الممارسات والإجراءات، وتعميمها على جميع الجهات ذات العلاقة على نحو أفضل.

تخول اتفاقيات الارتباط الأكاديمي مع جامعة كارديف متروبوليتان وجامعة ستافوردشاير الكلية تقديم برامج جامعية مستقدمة تتواءم مع معايير المملكة المتحدة وسلطنة عمان. وقد كانت جامعة ستافوردشاير مسؤولة عن ضمان جودة البرنامج التأسيسي العام حتى أكتوبر 2016م عندما انتقلت هذه المسؤولية إلى جامعة كارديف متروبوليتان، التي لعبت دوراً مهماً في دعم مراجعة البرنامج التأسيسي الدولي القديم. ونتيجة لذلك، اتخذت الكلية قراراً بتقديم البرنامج التأسيسي العام الحالي ذي الفصلين؛ حتى يكون موائماً للمعايير الأكاديمية الوطنية للبرامج التأسيسية العامة.

ولا يزال تأثير اتفاقيات الارتباط هذه، بما في ذلك استخدام مدققين خارجيين من جهة الارتباط الأكاديمي، غير واضح على البرنامج التأسيسي العام. والفريق يحث الكلية على تقييم فاعلية علاقتها بجهة الارتباط الأكاديمي، ولا سيما فيما يتعلق بدور المدققين الخارجيين الذين توفرهم جامعة كارديف متروبوليتان، من أجل ضمان جودة البرنامج الذي تم تطويره حديثاً.

شهد التخطيط التشغيلي على مستوى عموم الكلية للعام الأكاديمي 2017-2018 تطوراً بالمقارنة مع العام الذي سبقه. ومع ذلك فليس من بين أهداف الخطة التشغيلية الحالية أي هدف يخص البرنامج التأسيسي العام. كما أن غياب مؤشرات أداء قابلة للقياس في هذا الجانب يمثل فرصة تحسين أخرى يحث الفريق الكلية على النظر فيها. ولتحقيق هذه الغاية، توسع الكلية البناء على "خطة العمل" المتعلقة بالأنشطة اليومية النابعة من الخطة التشغيلية. فالهدف من "خطة العمل" هذه ضمان تحقيق الكلية لمؤشرات الأداء التي حددتها في خطتها التشغيلية. والكلية مدعوة للنظر في تقوية الربط بين خطتها الاستراتيجية والخطط التشغيلية لقسم الدراسات التأسيسية.

تدخل الإدارة المالية للكلية وتخطيط الأنشطة ضمن مسؤوليات نائب العميد للشؤون الإدارية والمالية وتساهم فيها جميع الوحدات والأقسام. وتوكل مراجعة تنفيذ هذه الأنشطة إلى لجنة المراجعة والتدقيق المالي، ضمن التدقيق الشهري لحسابات الكلية. وهو بند ثابت في جدول أعمال اللجنة ويتم تسجيله في محاضر اجتماعاتها. وعلى الرغم من تأكيد إدارة قسم الدراسات التأسيسية حصول القسم على الموارد المالية الكافية من خلال ميزانية الكلية المركزية لتقديم البرنامج التأسيسي العام، فإن الفريق لم يجد أدلة على وجود آلية تضمن تحديد احتياجات البرنامج وتوفيرها عند الحاجة. وهذا مجال آخر يتعين على الكلية النظر فيه.

طورت الكلية في عام 2011م نظاماً لإدارة المخاطر، تمت مراجعته مرتين في 2013م و2015م. وتعود مسؤولية متابعة المخاطر الكبرى إلى مجلس الكلية. وقد توصل الفريق من خلال دراسة الوثائق المتوفرة والمقابلات إلى أن هذا النظام لا يتضمن عملية رسمية على المستوى الأعلى لتحديد المخاطر وإدارتها، كما أنه يفتقر إلى نظام (بروتوكول) لإجراء عمليات تدقيق منهجية وشاملة لهذه المخاطر. وفيما يتعلق بالبرنامج التأسيسي العام، ورغم تصريح الكلية بأنها "توفر التدريب لتوعية موظفي قسم الدراسات التأسيسية بكيفية تحديد المخاطر ورفع التقارير بشأنها"، فإن الفريق لم يجد أدلة تثبت فهم هؤلاء للمخاطر المتعلقة بالبرنامج التأسيسي العام والوعي بها، ولا إلى إجراء لتحديد هذه المخاطر وتخفيف آثارها. وعلى هذا الأساس يوصي الفريق الكلية بالتعجيل في مراجعة نظامها الخاص بإدارة

المخاطر حتى يتسنى لها تحديد المخاطر المتعلقة بالبرنامج التأسيسي العام واتخاذ التدابير المناسبة ورسم الخطط الملائمة للحد من تأثيراتها.

حصل الفريق على أدلة تثبت تطبيق الكلية لنظام لمراجعة البرنامج التأسيسي العام ومراقبته، ويتألف من نوعين من المراجعة، داخلية وخارجية. فعلى المستوى الداخلي، تمتلك الكلية عدة أدوات لجمع البيانات والملاحظات بخصوص مختلف برامجها وأنشطتها. ومن بين هذه الأدوات استطلاعية آراء الطلبة، واللقاءات التنسيقية بين الطلبة والموظفين، واجتماعات الطلبة مع المرشدين الأكاديميين، واجتماعات مجلس الطلبة (وثيقة الدراسة الذاتية، ص 18). ومع ذلك فقد شخص الفريق بعض المسائل في عمليات المراجعة والمراقبة الداخلية. وهذه المسائل تتعلق بمصادر المعلومات والملاحظات، وطريقة تحليل هذه المعلومات وتقويمها، وعلى وجه الخصوص بالقرارات والخطط المبنية على نتائج هذه التحاليل. فقد خلص الفريق إلى أن طريقة التعامل مع المعلومات تؤثر في بعض الأحيان على فاعلية العملية، مثل عدم الانتظام في تنفيذ المسوح الاستطلاعية، وعدم تحليل المعلومات على النحو الملائم، وعدم اتخاذ التدابير المنبثقة عنها في الوقت المناسب.

أما على المستوى الخارجي، فقد خضع البرنامج التأسيسي الدولي في 2015م إلى عملية تدقيق، كانت بمثابة القادح لمراجعة جميع مقرراته وأفضت إلى تحويل ذلك البرنامج القديم إلى البرنامج التأسيسي العام الحالي، الذي تؤكد الكلية توافقه مع الاحتياجات المحلية وتلبيته لمتطلبات المعايير الأكاديمية للبرامج التأسيسية العامة وأنظمة وزارة التعليم العالي. إلا أن الفريق لم يعثر على أدلة تثبت كيفية تحقيق هذا التوافق مع الاحتياجات المحلية وكيفية الحفاظ عليه. وتعتبر الآليات التي توفرها مؤسستا الارتباط الأكاديمي من بين أدوات المراجعة والمراقبة الخارجية الأخرى التي تستخدمها الكلية. فآلية ربط المدرسين مع جامعة كارديف متروبوليتان توفر تقارير دورية حول جوانب مختلفة من البرنامج التأسيسي العام، في حين تتولى جامعة ستافوردشاير تصديق البرنامج التأسيسي الدولي، وتوفر تقارير مراجعة عامة. والفريق يؤيد هذه الجهود ويحث الكلية على تطويرها من أجل وضع نظام مراجعة ومتابعة رصين وشامل، يتألف من مراجعات داخلية وخارجية، والاسترشاد بنتائج هذه المراجعات في عمليات اتخاذ القرارات والارتقاء بمستوى أنظمة البرنامج وعملياته.

تطبق الكلية عملية واضحة للتعامل مع شكاوى الطلبة الأكاديمية وغير الأكاديمية، وهي تنطبق كذلك على طلبة البرنامج التأسيسي العام (وثيقة الدراسة الذاتية، ص 18)، ويتم وفقاً لها تقسيم الشكاوى إلى رسمية وغير رسمية. ويتم تعريف الطلبة بخطوات هذه العملية ضمن البرنامج التعريفي، ومن خلال دليل الطالب. وقد خلص الفريق من خلال المقابلات إلى أن الطلبة واعون بهذه العملية وراضون عنها وعن طريقة تطبيقها. ولكن الفريق يعتقد أن هذه العملية قابلة للتحسين وقد تستفيد من عملية مراجعة دورية، ضمن نظام شامل لمراجعة جميع أنظمة الكلية وسياساتها وعملياتها.

يتم تنفيذ الترتيبات المتعلقة بالصحة والسلامة في الكلية وفقاً لسياسة الصحة والسلامة. إلا أن الفريق، ومع إقراره بوجود نسخة محدثة من هذه السياسة، يرى أنها بحاجة إلى مراجعة معمقة كونها تخطئ بين الأحكام والإرشادات الإجرائية. وقد ساهم الانتقال إلى الحرم المؤسسي الجديد إيجابياً في هذا الجانب.

فالخدمات الطبية الأولية للموظفين والطلبة تقدم محليا من قبل عيادة وممرضة تعمل في حرم الكلية. وقد لاحظ الفريق في استبيان رضى الموظفين للعام 2016م مؤشرات رضى مرتفعة نسبيا عن ترتيبات الصحة والسلامة (76.3%)، في حين لم تتوفر أي بيانات عن رضى الطلبة عن هذا الجانب. ومع ذلك فإن الترتيبات الخاصة بالطلبة من ذوي الاحتياجات الخاصة، والمتمثلة في تدريسهم في صف خاص وتوفير مترجم لغة إشارات لهم، تستحق الذكر في هذا الصدد.

وفيما يتعلق بأهداف البرنامج التأسيسي العام ومخرجات تعلمه المتوفرة في أدلة الوحدات (المقررات)، تقول الكلية إن برنامجها التأسيسي العام الجديد يتماشى مع رؤية الكلية ورسالتها وقيمها ويتواءم مع المعايير الأكاديمية الوطنية للبرامج التأسيسية العامة، رغم عدم عثور الفريق على دليل حول الطريقة التي أثبتت بها الكلية هذا التواءم. علاوة على ذلك فإن مواءمة البرنامج مع المعايير الأكاديمية الوطنية لا يزال غير مكتمل. فبناء على الوثائق المتوفرة، تم تصميم النسخة المعدلة من البرنامج التأسيسي في يوليو 2017م، استجابة لتقرير المدقق الخارجي من جامعة كارديف متروبوليتان، ولكن العمل بها لم يبدأ إلا في الفصل الثاني من العام الأكاديمي 2017-2018م. وبالاتقال من البرنامج التأسيسي الدولي إلى البرنامج التأسيسي العام، تم إقرار مقرر اللغة الإنجليزية الأكاديمية بدلا من اللغة الإنجليزية العامة. كما تم تشكيل مجموعة استقصائية من خريجي البرنامج التأسيسي العام؛ من أجل "ربط البرنامج التأسيسي العام بالبرامج التخصصية للكلية" (وثيقة الدراسة الذاتية، ص21). ولكن محاضر اجتماعات هذه المجموعة التي اطلع عليها الفريق لا تشير بصريح العبارة إلى تحقيق عملية "الربط" بين البرنامج التأسيسي العام والبرامج التخصصية. وعلى الرغم من التحسينات المحتملة التي ينطوي عليها الانتقال إلى البرنامج التأسيسي الجديد فإن الفريق لاحظ أن بعض جوانب هذا البرنامج، مثل مخرجات تعلم الوحدات (المقررات)، لا تزال دون مستوى التواءم الكامل مع المعايير الأكاديمية الوطنية. وبناء على هذا، فإن الكلية مدعوة للتعجيل في التعامل مع هذه المسألة.

تبذل الكلية جهودا لربط منهج برنامجها التأسيسي العام مع احتياجات طلبتها، من خلال تحليل الاحتياجات، والقياس المرجعي، والمراقبة والمراجعة (وثيقة الدراسة الذاتية، ص21). وتتوفر أدلة على هذه الجهود في تقارير المدققين الخارجيين التي تتضمن توصيات ونتائج مقاييس مرجعية مقابل برامج تأسيسية في مؤسسات تعليم عال مماثلة في السلطنة. ومن بين هذه التوصيات تمديد البرنامج إلى فصلين بدلا من فصل واحد، وترتيب مخرجات تعلم مقرر الرياضيات في تسلسل منطقي وفقا لما هو مقترح في وثيقة المعايير الأكاديمية الوطنية للبرامج التأسيسية العامة. أما مخرجات تعلم مقرر اللغة الانجليزية، فإنها أقل تميزا بين المستويين (الفصلين) الأول والثاني، حيث أن مخرجات المستويين الأول والثاني متطابقة. وقد حدد الفريق فرصا للتحسين تتعلق بنقص التمييز الكافي بين مخرجات مستويي المقرر، وانعدام الوضوح بشأن مدة الفصل الدراسي، وطبيعة الأنشطة التدريسية ومداها خلال كل أسبوع. كما أن الفريق يشعر بعدم الارتياح نحو جودة المواد التدريسية للبرنامج والمطورة ذاتيا، من حيث أسلوبها وتنسيقها وصياغتها. والكلية مدعوة لاتخاذ التدابير الضرورية لضمان وجود فروق واضحة بين مخرجات تعلم الوحدات، تماشيا مع الإطار الجديد للبرنامج التأسيسي العام، والتأكد من كفاية واتساق الوثائق المتعلقة بترتيبات التدريس والاختبارات.

تبين للفريق من خلال الوثائق التي درسها أن معايير دخول الطلبة للبرنامج وخروجهم منه تشكل فرصة مهمة للتحسين على الكلية النظر فيها. فلا وجود لدليل على أن الكلية قد صممت اختبار تحديد المستوى لقياس مخرجات التعلم التي تنص عليها وثيقة المعايير الأكاديمية الوطنية للبرامج التأسيسية العامة، حتى يتسنى لها استخدام نتائج هذا الاختبار في إعفاء الطلبة من البرنامج.

حصل الفريق على أدلة تثبت وجود مساع جارية لتحسين جودة التدريس في البرنامج التأسيسي العام. فالكلية تمتلك إطارا تعليميا ينص على "الالتزام بالمعايير الدولية التي تتبع نهجا يتمحور حول الطالب"، وقد تمت ترجمته إلى عدد من توجيهات التدريس المؤسسية (وثيقة الدراسة الذاتية، ص26). ويُجري أعضاء الهيئة التدريسية في البرنامج مشاهدات لأقرانهم لأهداف تطويرية، وتعطى لطلبة البرنامج فرصة تقويم السمات الاحترافية لمدرسيهم. وقد خلص الفريق إلى أن هذه الممارسات حديثة التطبيق، ولا تتوفر أدلة راسخة حول كيفية عملها. والكلية مدعوة إلى تقييم فاعلية الإجراءات التي تطبقها حاليا لتقويم جودة التدريس، وإدراج ملاحظات الطلبة ضمن إجراءات المراقبة هذه تماشيا مع كون الطلبة من الجهات الأساسية المعنية بهذا الجانب.

يقدر الفريق الخطوات التي تتخذها الكلية لترسيخ الأمانة العلمية بين موظفي البرنامج التأسيسي العام وطلبتها. ومن الأمثلة الجيدة في هذا الصدد البرنامج التعريفي لطلبة البرنامج واستخدام برمجيات اكتشاف الانتحال الأدبي والاستفادة من مقرر مهارات التعلم لزيادة وعي الطلبة بهذا الجانب. ولكن هذا الجانب سيستفيد أكثر من نظام شامل يتضمن جميع البيانات المفيدة حول تكرار (تردد) حالات الإخلال بالأمانة العلمية، والعقوبات المفروضة عليها، وتحديد الأشخاص الذين يكررون المخالفات، والتعرف على الحالات التي يتعاون فيها الطلبة فيما بينهم من أجل الغش.

ومن خلال تحليل عينات من الاختبارات المصممة لتقويم مدى تحقيق طلبة البرنامج لمخرجات التعلم، ثبت للفريق عدم إخضاع هذه الاختبارات إلى أي مقايسة مرجعية خارجية. كما تبين للفريق أن مخرجات التعلم ليست جميعها حاضرة في الاختبارات التي يفترض أن تقيسها، حيث أن العديد من هذه الاختبارات يركز على عدد محدود من المخرجات. وبناء على ذلك، فإن الفريق يوصي الكلية بإجراء قياس مرجعي على الاختبارات التي تطبقها في برنامجها التأسيسي العام مقابل برامج نظيرة في مؤسسات أخرى في السلطنة لضمان إعداد خريجي البرنامج لدراساتهم الجامعية على النحو الملائم.

وعلى الرغم من حصول الفريق على أدلة تفيد بأن الكلية توفر لطلبة البرنامج التأسيسي العام تغذية راجعة شفوية وكتابية حول اختباراتهم، فإن هذه التغذية محدودة في نطاقها، ولا تحظى سوى برضى نسبة قليلة منهم، كما يستشف من نتائج مسح رضى الطلبة. وبناء على هذا، فإن الكلية مدعوة لإعادة النظر في هذا الجانب.

ومع تقديره للإجراءات المفصلة التي تطبقها الكلية لحفظ أمن الأوراق الامتحانية، فإن الفريق يلاحظ بقلق كبير التشابه بين أوراق الاختبارات التجريبية، التي يعطيها المدرسون لطلبتهم مسبقا للتدرب عليها، والاختبارات الحقيقية. والكلية مدعوة للتعامل مع هذه المسألة على نحو عاجل من أجل الحفاظ على نزاهة الامتحانات.

ليس للكلية بعد آلية رصينة لجمع البيانات المتعلقة باستبقاء طلبة البرنامج التأسيسي العام وتقديمهم وإكمالهم دراساتهم، وتحليل هذه البيانات والاسترشاد بنتائجها في تحسين المتوسط العام لتقدم الطلبة المتدني نسبيا، والذي بلغ 60% في العام الأكاديمي 2016-2017. ورغم أن الكلية قد اتخذت خطوات لتحسين هذه الوضعية، فإن هذه الخطوات لم يتم جمعها ضمن نظام متكامل يتم تطويره وتطبيقه لهذا الغرض خصيصا. ومن هنا فإن الكلية مدعوة إلى تطوير وتطبيق نظام لجمع البيانات المتعلقة باستبقاء الطلبة وتقديمهم وتخرجهم وتحليل هذه البيانات، والاسترشاد بنتائجها في رفع مستوى تحصيل الطلبة.

يتم إطلاع طلبة البرنامج التأسيسي العام الحاليين على تجربة خريجيه من خلال مبادرة "تعلم من السابقين"، حيث يلتقي الخريجون الطلبة الحاليين لمناقشة تجاربهم التعليمية وإسداء النصائح لهم بشأن المقررات (وثيقة الدراسة الذاتية، ص31)، وهي مبادرة تلقى استحسان الطلبة. أما فيما عدا ذلك، فإن مشاركة خريجي البرنامج التأسيسي العام محدودة حيث تقتصر على لقاءاتهم غير الرسمية بالطلبة الحاليين. كما لاحظ الفريق غياب المراقبة على أداء خريجي البرنامج في دراساتهم الجامعية. فهذا النوع من التحليل من شأنه أن يسهم في تحسين تجربة التعلم في البرنامج ويدعم مراجعة منهجه. وبناء عليه، فإن الفريق يدعو الكلية إلى مراقبة تقدم طلبة البرنامج التأسيسي العام في برامجهم الجامعية بانتظام وجمع التغذية الراجعة من خريجي البرنامج والاسترشاد بها في تحسين تجربة التعلم لطلبته وفي مراجعة منهج البرنامج والخدمات المقدمة لطلبته.

تقدم الكلية مجموعة من خدمات الدعم الأكاديمي وغير الأكاديمي لطلبة برنامجها التأسيسي العام. وتشمل خدمات الدعم الأكاديمي خدمات القبول والتسجيل التي يوفرها مركز القبول والتسجيل، والبرنامج التعريفي لطلبة البرنامج الجدد، وموارد التعليم والتعلم التي يؤمنها مركز مصادر التعلم ومركز تقنية المعلومات والتعلم الإلكتروني، والإرشاد الأكاديمي. أما خدمات الدعم غير الأكاديمي فتشمل السكن للطلبات، والأنشطة اللاصفية، وعددا من الخدمات والمرافق الأخرى (مثل الإعاشة، والنقل، والإرشاد النفسي، والخدمات الصحية) التي استفادت من انتقال الكلية إلى حرمها المؤسسي الجديد في 2014م. ولم يعثر الفريق على دليل يثبت وجود نظام يسمح للكلية بالاستفادة من البيانات المتعلقة بخصائص مجتمع طلبة برنامجها التأسيسي العام في تخطيط خدمات الدعم الأكاديمي وغير الأكاديمي، حيث مثل هذا النظام سيكون مفيدا لأنشطة الكلية، من خلال ضمان الفاعلية في توفير خدمات الدعم وتخصيصها.

وعلى الرغم من أن الكلية أدخلت نظام التسجيل الإلكتروني منذ العام الأكاديمي 2017-2018، فإن الفريق توصل إلى أن تطبيقه لا يزال يشكل تحديا للكلية وأن كثيرا من الطلبة يفضلون التسجيل اليدوي (الحضوري). كما خلص الفريق إلى أن الإجراءات المنظمةة لحضور طلبة البرنامج المنصوص عليها في دليل الطالب لا تطبق على نحو منهجي حازم، وهي مسألة ينبغي على الكلية معالجتها لضمان الاتساق والمساواة في تطبيق أنظمتها وسياساتها.

توفر الكلية برنامجا تعريفيا من يومين لطلبة برنامجها التأسيسي الجدد، يتم خلاله تعريفهم بمختلف جوانب البرنامج. ويحصل الطلبة المشاركون فيه على وثائق مختلفة منها "الحزمة التعريفية" ودليل

الطالب ودليل خدمات تقنية المعلومات، ودليل مركز مصادر التعلم، ودليل سلوك الطالب. ويشمل البرنامج التعريفي كذلك جولة في حرم الكلية لمعاينة مختلف المراكز والمرافق المتعلقة بخدمات الدعم. ويلتقي المرشدون الأكاديميون بطلبتهم الجدد ويوجهونهم حول سبل التقدم في دراساتهم. كما يطلب من الطلبة الاطلاع على "ميثاق المتعلم" والتوقيع عليه (وثيقة الدراسة الذاتية، ص 35). وفي ضوء البيانات الإحصائية التي وفرتها الكلية، فإن الفريق أبدى قلقه حيال تدني نسب حضور الطلبة ورضاهم عن البرنامج التعريفي. وبناء عليه، فإن الكلية مدعوة لمراجعة برنامجها التعريفي، والوقوف على أسباب تدني نسب حضور الطلبة ورضاهم، ومعالجة هذه الأسباب لضمان فاعلية العملية التعريفية.

الكلية مجهزة جيدا من حيث نطاق مصادر التعليم والتعلم وتوفرها لطلبة وموظفي البرنامج التأسيسي العام. فخدمات تقنية المعلومات والتعلم يوفرها مركز تقنية المعلومات والتعلم الإلكتروني، وقد لمس الفريق من خلال المقابلات أن استخدام منصة "موودل" والدخول عن بُعد للوثائق المتعلقة بعملية التعلم تلقيا الاستحسان. إلا أن الفريق لم يعثر على بيانات إحصائية أو رصد للمستخدمين لدعم هذه الاستنتاجات، حيث أن الكلية تفتقر لآلية لرصد استخدام هذه المرافق ورضا المستخدمين عنها. وهذه فرصة مهدورة لرفع مستوى التعليم والتعلم، وعلى الكلية معالجتها.

تمتلك الكلية سياسة تفصيلية للإرشاد الأكاديمي، وهي منشورة في دليل الطالب. ويعتبر توفير خدمة دعم التعلم هذه مسؤولية مشتركة بين عدد من الأشخاص والكيانات، وهي المرشد الأكاديمي، ومدرس الوحدة (المقرر)، ومركز القبول والتسجيل، ومركز بناء القدرات. ويتم تعريف الطلبة بإجراءات الإرشاد الأكاديمي من خلال ورش عمل منظمة خصيصا لهذا الغرض. بالإضافة إلى ذلك، تؤكد الكلية استخدامها للعديد من الطرائق لتحديد الطلبة المهددين بخطر الفشل الدراسي، مثل الانطباعات الأولية المبنية على الملاحظة الصفية، ونتائج الطلبة في اختبارات تحديد المستوى والاختبارات التجريبية (وثيقة الدراسة الذاتية، ص 37). ووفقا لسياسة الإرشاد الأكاديمي، يتم تحديد الطلبة المهددين بخطر الفشل من قبل مدرسي المقررات (الوحدات) بناء على نتائجهم في الاختبار التطويري الذي يُجرى في الأسبوع الرابع من الفصل الدراسي، وتنظم لهم بعد ذلك جلسات رعاية وتوجيه. ورغم أن طلبة البرنامج التأسيسي العام راضون عن نظام الإرشاد الأكاديمي على وجه العموم (بلغت نسبة الرضا 97% في العام الأكاديمي 2016-2017)، فإن مؤشر الرضا تدنى بشكل كبير في بعض جوانب هذا النظام (70%)، مما يشير إلى درجة عالية من عدم الارتياح التي يتعين على الكلية البحث فيها بصفة عاجلة ومعالجتها بفاعلية.

لقد أعجب الفريق بنطاق الدعم الأكاديمي وغير الأكاديمي الذي يتمتع به طلبة البرنامج التأسيسي العام من ذوي الاحتياجات الخاصة في الكلية. فهناك ترتيبات خاصة لتسهيل ظروف هذه الشريحة من الطلبة وتوفير الدعم الذي يحتاجونه لمتابعة دراساتهم. وبالإضافة إلى خدمات الدعم الأكاديمي، توفر الكلية نطاقا من الخدمات الأخرى لطلبة البرنامج من خلال مركز خدمات دعم الطلبة من أجل خلق توفير مناخ محفز على التعليم والتعلم. إلا أن الفريق أبدى ملاحظتين حول هذه الخدمات، تتعلقان بغياب نظام متابعة رصين لتقويم مستوى رضا الجهات المعنية عن هذه الخدمات، وغياب نظام للمراجعة المنتظمة لهذه الخدمات لضمان فاعليتها. وبناء على ذلك فإن الكلية مدعوة لإيجاد حلول ملائمة لهاتين المسألتين.

على الرغم من تطبيق الكلية لعملية توظيف خاصة بالبرنامج التأسيسي العام، ينظمها دليل التوظيف، فإن هذا الدليل لا يتضمن معلومات للموظفين الذين يقومون بعملية إعلان الوظائف واختيار الموظفين. فقد خلص الفريق إلى أن ممارسات التوظيف يعوزها الاتساق والشفافية في التطبيق. علاوة على ذلك، فإن الفريق لم يحصل على أدلة تثبت استرشاد الكلية بخصائص الكادر الوظيفي في تخطيط عملية التوظيف ومعايير الاختيار. فقد فحص الفريق قائمة (مصفوفة) مواصفات مدرسي المقررات، التي يقدمها رئيس قسم الدراسات التأسيسية لمركز الشؤون الإدارية والمالية ضمن عملية التوظيف والاختيار، وخلص إلى عدم وضوحها من حيث فترة الإخطار المسبقة المتعلقة بقرار التوظيف في كل فصل دراسي. كما أن عدد الموظفين المطلوب توظيفهم غير معلوم، ولا تتضمن القائمة سوى مؤهلات المدرسين الحاليين لمختلف المقررات. ومن هنا فإن الكلية مدعوة لتقييم فاعلية ترتيبات التوظيف والاختيار الخاصة ببرنامجها التأسيسي العام، وضمان وضوحها والشفافية في تطبيقها والاسترشاد بخصائص كادرها الوظيفي.

تنظم الكلية منذ عام 2009م برنامجاً تعريفياً لموظفيها الأكاديميين والإداريين، وقد خضع هذا البرنامج منذ بدء العمل به لثلاث مراجعات. ويعين للموظف الجديد مرشد وُصف دوره بأنه ميزة إيجابية في تجربة الموظفين الجدد. وتوفر الكلية كذلك دعماً مؤسسياً قيماً لنظام الإرشاد وتعطي الموظفين المؤهلين لهذا الدور حوافز مالية للانخراط فيها. وحصل الفريق كذلك على أدلة تثبت توفر فرص التطوير الوظيفي والمشاركة في الأنشطة البحثية لموظفي البرنامج التأسيسي العام.

يتم تقويم أداء الموظفين من خلال "نظام مراجعة وتطوير أداء الموظفين". وتراجع الكلية أداء موظفي البرنامج التأسيسي العام في الجوانب ذات الصلة وتساعدتهم في رسم أهدافهم. إلا أن الفريق توصل إلى أن التغذية الراجعة التي يحصل عليها المدرسون بشأن مختلف جوانب أدائهم غير منتظمة، بل إن بعض الوثائق تشير إلى عدم انسجام التقديرات الممنوحة للموظف والملاحظات الكتابية و الشفهية التي يتلقاها.

خلص الفريق من خلال فحص مسح رضا الموظفين للعام الأكاديمي 2016-2017 إلى أن نصف العدد القليل من المشاركين في المسح من مدرسي البرنامج أبدوا عدم رضاهم عن رسائل التعيين وعقود التوظيف وغيرها من الوثائق مثل شروط وأحكام التعيين، والبرنامج التعريفي، ووثائق التوظيف ودليل المدرس. وبناء عليه فإن الفريق يحث الكلية على تقصي أسباب ارتفاع نسبة عدم رضى الموظفين عن العديد من الجوانب المتصلة بالمناخ المؤسسي، والانخفاض النسبي في مؤشر الاستبقاء بين الموظفين، واتخاذ التدابير اللازمة لمعالجة هذه المسائل بصفة عاجلة.

تسجل الكلية نجاحاً في تعيين موظفين أكاديميين وإداريين عمانيين في قسم الدراسات التأسيسية (وثيقة الدراسة الذاتية، ص 49). وقد وردت الإشارة إلى ذلك في المقابلات. إلا أن الكلية لم تعط أي توضيح بشأن خطط القسم لتحقيق مستويات التعمين المستهدفة في الخطة الاستراتيجية، ومن المرجح أن التعمين في صفوف المدرسين لا يزال تحدياً. والكلية مدعوة لتطوير خطة لاستقطاب موظفين عمانيين لبرنامجها التأسيسي العام واستبقائهم، تماشياً مع خطتها الاستراتيجية.

أ. ملخص الإشادات

الإشادة الرسمية هي الاعتراف بأحد الجوانب المتميزة من الأداء الجيد.

1. تشيد الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي بكلية الخليج لتوفيرها الدعم الكافي والفاعل لطلبة البرنامج التأسيسي العام من ذوي الاحتياجات الخاصة ومساعدتهم على الاندماج في عملية التعليم والتعلم.
2. تشيد الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي بكلية الخليج لتطويرها نظام تعريفي لأعضاء هيئة التدريس الجدد في البرنامج التأسيسي العام وتطبيق هذا النظام على نحو فاعل.

ب. ملخص التوكيدات

التوكيد الرسمي إقرار بأن المؤسسة قامت بتشخيص إحدى الفرص الهامة للتحسين، وأنها أظهرت التزاماً واضحاً ومناسباً للتعامل مع تلك الحالة.

1. تؤيد الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي الجهود التي تبذلها كلية الخليج لترسيخ الأمانة العلمية بين صفوف طلبة البرنامج التأسيسي العام، وتحثها على تضمين هذه الجهود في نظام أكثر شمولاً، مع وضع آلية مراجعة لضمان فاعليته.
2. تؤيد الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي مشاركة كلية الخليج مع خريجي برنامجها التأسيسي العام وتتفق مع توجه الكلية لتوسيع نطاق هذه المشاركة لتشمل جوانب أخرى مثل مراجعة البرامج، والنظام التعريفي للطلبة، وشبكات التواصل وغيرها من أنشطة الاتصال.

ج. ملخص التوصيات

التوصية الرسمية هي لفت انتباه المؤسسة إلى وجود فرصة مهمة للتحسين في جانب ما من جوانب أدائها، لم تشخصها الكلية بصورة دقيقة، أو أنها لم تقم بمعالجتها على النحو المناسب حتى الآن.

1. توصي الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي كلية الخليج بمراجعة وتحسين مساهمة البرنامج التأسيسي العام في دعم رؤية الكلية ورسالتها وقيمتها.
2. توصي الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي كلية الخليج بضمان سير أنشطة لجان البرنامج التأسيسي العام وفقاً لهياكل الحوكمة في الكلية وتوثيق المسائل الإجرائية لهذه اللجان بوضوح.
3. توصي الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي كلية الخليج بضمان وجود مستوى مناسب من المواءمة بين خطة الكلية التشغيلية والخطة الإجرائية لقسم الدراسات التأسيسية، مع وجود مؤشرات أداء واضحة لمراقبة تنفيذ الخطة الإجرائية والمساعدة في توجيه عملية تقديم البرنامج التأسيسي العام.

4. توصي الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي كلية الخليج بمراجعة ترتيبات التخطيط المالي والإداري المنقحة ذات الصلة بالبرنامج التأسيسي العام بهدف دعم الارتقاء بمستوى التخطيط الاستراتيجي والتشغيلي في قسم الدراسات التأسيسية.
5. توصي الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي كلية الخليج بمراجعة عملية تطبيق نظامها المتعلق بإدارة المخاطر لضمان فاعلية تنفيذه في البرنامج التأسيسي العام.
6. توصي الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي كلية الخليج بالعمل على أن يكون "دليل الجودة" الذي تتبعه شاملاً وأن يتضمن معلومات حول اللجان الإضافية والعمليات المتعلقة بمراجعة ومراقبة البرنامج التأسيسي العام.
7. توصي الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي كلية الخليج بتحسين عمليات المراقبة والمراجعة التي تعتمد عليها في البرنامج التأسيسي العام، وضمان الاستخدام الفاعل لنتائج هذه العمليات.
8. توصي الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي كلية الخليج بمراجعة دليل الصحة والسلامة الذي تتبعه لضمان توفيره تعليمات وإجراءات واضحة بشأن المسائل المتعلقة بالصحة والسلامة.
9. توصي الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي كلية الخليج بضمان توائم مخرجات تعلم جميع مقررات برنامجها التأسيسي العام مع المعايير الأكاديمية الوطنية للبرامج التأسيسية العامة، حتى يتسنى للبرنامج إعداد الطلبة لدراساتهم الجامعية المستقبلية.
10. توصي الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي كلية الخليج بتطوير وتطبيق مخرجات تعلم واضحة ومنفصلة لكلٍ من مستويي مقررات اللغة الإنجليزية في البرنامج التأسيسي العام، حتى يتسنى مراقبة تحصيل الطلبة.
11. توصي الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي كلية الخليج بإخضاع جميع المواد المطورة ذاتياً، والوثائق المتعلقة بالبرنامجة التدريسية، وساعات التدريس، والترتيبات الخاصة بالاختبارات للفحص الدقيق؛ لضمان دقتها واتساقها.
12. توصي الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي كلية الخليج بضمان بلوغ الطلبة المستويات المطلوبة في المهارات اللغوية الأربعة عند نجاحهم في مقررات اللغة الإنجليزية في البرنامج التأسيسي العام.
13. توصي الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي كلية الخليج بربط امتحانات البرنامج التأسيسي العام بمخرجات تعلم المقررات؛ حتى يتسنى إجراء قياس فاعل لمدى تحقيق الطلبة لهذه المخرجات.
14. توصي الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي كلية الخليج بإجراء قياس مرجعي على امتحانات مقررات الرياضيات وتقنية المعلومات في البرنامج التأسيسي العام، لضمان إعداد الطلبة لدراساتهم الجامعية على نحو كاف.
15. توصي الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي كلية الخليج بمراجعة نظام التغذية الراجعة من الامتحانات لضمان فاعلية التغذية الراجعة التي يتم توفيرها لطلبة البرنامج التأسيسي العام حول أدائهم الأكاديمي في جميع أنواع الامتحانات.
16. توصي الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي كلية الخليج بضمان نزاهة وأمن الأوراق الامتحانية من خلال القضاء على التشابه بين الاختبارات التجريبية والاختبارات الحقيقية في مقررات البرنامج التأسيسي العام بصفة عاجلة للوصول إلى تقويم موضوعي لمدى تحقيق مخرجات تعلم هذه المقررات.

17. توصي الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي كلية الخليج بوضع نظام متكامل لجمع وتحليل المعلومات التفصيلية المتعلقة باستبقاء وتقديم طلبة البرنامج التأسيسي العام، والاسترشاد بها في اتخاذ القرارات الهادفة إلى الحفاظ على نسب كافية في هذين الجانبين.
18. توصي الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي كلية الخليج بجمع التغذية الراجعة من خريجي البرنامج التأسيسي العام على نحو منتظم ومنهجي، واستخدامها بفاعلية لتحسين منهج البرنامج وخدمات الطلبة.
19. توصي الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي كلية الخليج بمراقبة وتحليل خصائص مجتمع طلبة البرنامج التأسيسي العام بانتظام والاسترشاد بنتائج التحليلات في الارتقاء بمستوى عمليات التعليم والتعلم، وضمان فاعلية الخدمات التي تقدمها لطلبة البرنامج.
20. توصي الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي كلية الخليج بتطبيق سياسة الحضور على نحو متسق في البرنامج التأسيسي العام، لدعم فرص التعلم لطلبة البرنامج.
21. توصي الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي كلية الخليج بتطوير آلية لمراقبة استخدام موظفي البرنامج التأسيسي العام وطلبته لمصادر التعلم، وبالانتظام في قياس رضا المستفيدين من هذه الخدمات، لضمان كفايتها وتلبيتها لاحتياجات موظفي البرنامج وطلبته.
22. توصي الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي كلية الخليج بتطوير وتطبيق عمليات لتقييم فاعلية مصادر وخدمات تقنية المعلومات والتعلم وكفايتها، وبمراقبة استخدام موظفي وطلبة البرنامج التأسيسي العام لهذه المصادر والخدمات، والاسترشاد بهذه البيانات في إدخال التحسينات.
23. توصي الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي كلية الخليج بوضع وتنفيذ خطة عمل لتحسين فاعلية خدمات الدعم الأكاديمي التي توفرها لطلبة البرنامج التأسيسي العام، وقياس رضا الطلبة عن هذه الخدمات على نحو منتظم.
24. توصي الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي كلية الخليج بجمع تغذية راجعة منتظمة من طلبة البرنامج التأسيسي العام حول رضاهم عن مختلف جوانب البرنامج، والاسترشاد بملاحظاتهم في إدخال تحسينات تتم إحاطة الطلبة بها.
25. توصي الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي كلية الخليج بتطوير وتطبيق نظام يضمن حصولها بانتظام على تغذية راجعة من طلبة البرنامج التأسيسي العام حول السكن الجامعي والمسائل المتصلة بالسكن، والتعامل مع ملاحظاتهم لضمان ملائمة السكن الداخلي وتلبيته لاحتياجات طلبة البرنامج.
26. توصي الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي كلية الخليج بوضع وتنفيذ خطة تشغيلية لبرامج المشاركة الخارجية التي تشمل طلبة البرنامج التأسيسي العام، مع أهداف ومؤشرات أداء واضحة، تماشياً مع قيمة "المسؤولية المجتمعية" التي تتبناها الكلية.
27. توصي الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي كلية الخليج بالاسترشاد بخصائص الكادر الوظيفي لبرنامجها التأسيسي العام في دعم خطط قصيرة وطويلة الأجل للموارد البشرية، وفي تقديم البرنامج على نحو فاعل.
28. توصي الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي كلية الخليج بمراجعة عملية وإجراءات التوظيف الخاصة بالبرنامج التأسيسي العام؛ لضمان تعميمها بوضوح وتطبيقها بصورة متسقة.

29. توصي الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي كلية الخليج بمراقبة البرنامج التعريفي على نحو متواصل لضمان فاعليته والارتقاء بمستواه.
30. توصي الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي كلية الخليج بمراجعة أنشطة التطوير الوظيفي لضمان فاعليتها، ووضع مؤشرات أداء رئيسية لرصد منجزات البرنامج التأسيسي العام في هذا الجانب.
31. توصي الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي كلية الخليج بتقصي أسباب تدني نسب رضا موظفي البرنامج التأسيسي العام حول بعض الجوانب المتصلة بالمناخ المؤسسي، وضمان اتخاذ التدابير المناسبة استجابة لنتائج الاستطلاعات الخاصة بذلك.
32. توصي الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي كلية الخليج بوضع وتطبيق خطة تفصيلية للتعمين خاصة بقسم الدراسات التأسيسية، تتماشى مع الخطة الاستراتيجية المؤسسية وتتضمن مؤشرات أداء رئيسية وقياسات (إجراءات) واضحة لتوظيف المدرسين العمانيين واستبقائهم.

3. التعريفات

في هذا الملخص، يكون للكلمات والمصطلحات أدناه المعنى الموضح قرين كل منها، ما لم يقتض السياق غير ذلك:

- التدقيق: عملية تدقيق جودة البرنامج التأسيسي العام لكلية الخليج
- التقرير: النسخة الأصلية الكاملة من تقرير تدقيق جودة البرنامج التأسيسي العام لكلية الخليج
- الفريق: فريق تدقيق جودة البرنامج التأسيسي العام لكلية الخليج
- الكلية: كلية الخليج
- الهيئة: الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي

4. فريق التدقيق

- | | |
|----------------------|---|
| د. ديفد بالفريمان | أستاذ مشارك بجامعة زايد، دولة الإمارات العربية المتحدة |
| البروفيسور/باري هيوز | أستاذ بجامعة ملبورن، أستراليا |
| د. سالم الناعبي | أستاذ مشارك بكلية العلوم التطبيقية بنزوى، سلطنة عمان |
| د. هدى الحبسية | الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي (مديرة عملية المراجعة إلى النسخة الرابعة من التقرير) |

5. ملاحظة قانونية

هذه الترجمة هي ملخص للنسخة الأصلية من تقرير تدقيق جودة البرنامج التأسيسي لكلية الخليج، الصادر باللغة الإنجليزية، والمنشور في الموقع الإلكتروني للهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي على الرابط: http://www.oaaa.gov.om/Review/894721453_GC%20GFPQA%20-%20Report_E.pdf . وفي حال وجود أي اختلاف في المضامين بين التقرير وترجمة الملخص، فإن التقرير يُعد المرجع الأصلي.